وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٧/٣/٨ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٥/١٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٨٩٦٥٠٠ ج (فقط مليون وثمانمائة وستة وتسعون ألفًا وخمسمائة جنيه لا غير) ، وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٥٢٦٧٤٤ ج (فقط مليون وخمسمائة وستة وعشرون ألفًا وسبعمائة وأربعة وأربعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٣٦٩٧٥٦ ج (فقط ثلاثمائة وتسعة وستون ألفًا وسبعمائة وستة وخمسون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٥/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى